الفصل الثالث عشر

النسق العسكرى ومجتمعات امريكا اللاتينية ودول العالم الثالث

يتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية :

أولا : ــ النسق العسكرى ومجتمعات امريكا اللاتينية .

ثانيا : ــ النسق العسكرى ومجتمعات دول العالم الثالث .

١ ــ النسق العسكرى والسياسية .

٢ ــ النسق العسكرى والوظائف الاقتصادية والاجتماعية .

أولا : النسق العسكرى ومجتمعات امريكا اللاتينية :

تخضع معظم دول امريكا اللاتينية لحكم عسكرى ، ولا يعتبر العسكريون فى هذه الدول أن تدخلهم فى شئون المجتمع تدخل وقتى لانهم يعرفون حكمهم بأنه ثورى ووطنى ورغم هذا فانهم كانوا يعطلون الانتخابات ويعرقلون العودة السريعة للحياة الدستورية ثم يسيطرون على السياسة الاقتصادية ويأخذون على عاتقهم بعض الاصلاحات المعجلة للتنمية الاجتماعية .

وتوضح الدراسة المقارنه للانساق العسكرية فى دول امريكا اللاتينية أن هذه الانساق لم تعد نفسها للقيام بحركات تقدميه مباشره (Rolquire, 1973 p. 8) وقد حاول شميتر Schmitter أن يقيم دور الجيش فى هــذه الدول على شكل عدة فروض صاغها على النحو التالى :

١ ــ أن النسق العسكرى نسق لا اصلاحى : فليس هناك نظام عسكرى عمل على رفع مستوى المعيشة او وضع حلولا للمشاكل الاقتصادية

والاجتماعية ، كما ان الانساق العسكرية محافظة وغير ثورية وتقف عقبة فى وجـــه اى تغير اجتمـــاعى بالوســـائل الديموقراطية وهى اداة اوليجاركيه تؤخر حصول المجتمع على النضوج السياسى ، وليس هناك دليل يثبت انها تمثل قوة ديموقراطية .

٢ ــ ان النسق العسكرى يحمى الطبقة الوسطى : يتحالف النسق العسكرى مع الطبقة الوسطى ويوافق على التصنيع ويثر الاتجاه الراسمالى ولا يضع اولوية للاصلاح الزراعى ويتحمل فى الدول المتقدمة اقتصـــاديا مسئولية حماية الامتيازات السياسية والاقتصادية للطبقة الوسطى ، وهو لايقف عقبة فى وجه التنمية الاقتصادية فحسب بل يقف ايضـــا فى وجه اى اصلاح يعمل على تهديد وضعه فى المجتمع .

٣ ــ ان الميزانية العسكرية تشكل ضغوطا اقتصادية : وتبتلع الميزانية العسكرية الميزانية العامة للدولة مما يشكل ضغوطا اقتصادية على البـــلاد .

وقد حاول شميتر التحقق من صحة هـــذه الفروض فاوضح أنه يمكن تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحكم العسكرى من خلال سياقين :

اولهما : الارتباط الايجابى بين الحكم العسكرى وحدوث تقـــدم فى بعض المجالات مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى والانتاج الزراعى والصناعى .

ثانيهما : الآثار الفعلية لسياسات محو الأمية والانخفاض فى معدلات المواليد والوفيات وتوزيع الدخل والمدلول التقدمى للاحصائيات الاقتصاديـــة والاجتماعية بصفة عامة .

وكانت اهم النتائج التى توصل اليها شميتر من دراسته الآتى : (Weaven, 1973, p. 88)

١ ــ أن نسبة الأمية فى دول امريكا اللاتينيه لم تتغير .

٢ ــ ان القوات المسلحة فى دول امريكا اللاتينية قد تحالفت مع الطبقة

الوسطى للحفاظ على امتيازاتها الطبقية ومنحتها امتيازات التصدير والتصنيع والاستثناءات الضريبية ومعدلات الاستثمار المريحة . وحدد شميتر مفهوم الطبقة الوسطى فى امريكا اللاتينية بأنه : هذه الجماعات البيروقراطية المهنية والادارية وجماعات المقاولين والضباط .

٣ — تعطى بوليفيا مثالا لارتفاع نسبة ما ينفق على الدفاع وانخفاض ما ينفق على أوجه التنمية الاخرى ، والجدول الآتى يوضح نسبة كل من الانفاق الدفاعى بالنسبة للانفاق الحكومى العام من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٧١ فى بوليفيا :

السنة	الانفاق الدفاعى ٪ من الانفاق الحكومى العام	الانفاق على الزراعة ٪من الانفاق الحكومى
١٩٦١	١٦ر٣ ٪	٢ر٤ ٪
١٩٦٢	١٤ر٦ ٪	٢ ٪
١٩٦٣	١١ر٧ ٪	٢ر١ ٪
١٩٦٤	٢٦ر٧ ٪	٢ر٣ ٪
١٩٦٥	١٧ر٣ ٪	٢ر٤ ٪
١٩٦٦	١١ر١ ٪	٢ر٩ ٪
١٩٦٧	١١ر٢ ٪	٤ر٣ ٪
١٩٦٨	٧ر٤ ٪	١ر٨ ٪
١٩٦٩	٨ر٨ ٪	٣ر٩ ٪
١٩٧٠	١٠ر٤ ٪	٣ر ٪

٤ ــ يمكن ان يوصف الحكم العسكرى فى البرازيل ــ مثلا ــ بأنه حكم معـــاد للديموقراطية ، وقـــد كانت هنـــاك وجهات نظر متبادلة بين الضباط ولكنها كانت مقتصرة عليهم وحدهم دون المهنيين ، وقد قام الحكم العسكرى فى البرازيل بقمع المظاهرات والاضرابات ومختلف وسائل المعارضة ، ووصفت الحركات المعارضة بانها معادية للدولة وانها اشعلت الحرب الاهلية وتعرض الطلاب والمشتبه فيهم لعقاب بربرى وكان التعذيب الجسدى هو احد ردود فعل المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية ، ورغم انه قد سمح لاتحادات العمال والفلاحين بالعمل فقد خضعت هذه التنظيمات لرقابة صارمة .

٥ ــ ادخل الحكم العسكرى فى بعض دول امريكا اللاتينية بعضـــا من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فقد ساعد على انشاء النقابات وعلى بناء البلاد حضريا . واقام الصناعات على التكنولوجيا ورفع المستوى المهنى والتدريبى وتوسع فى فرص العمالة وعمل على تحسين ظروف المعيشة للعمال والفلاحين وبصفة عامة على تحسين الظروف الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية وعمل على حماية وتشجيع المشروعات الاستثمارية التجارية والصناعية .

٦ ــ لم يكن من السهل على الحكم العسكرى أن يعمل على زيادة درجة مساهمة الجماهير فى شئون السياسة او الاقتصاد أو المجتمع بصفة عامة .

٧ ــ يوضح التحليل العام للعلاقة بين الحكم العسكرى والاقتصاد والتنمية مثلا ان العسكريين فشلوا فى المساهمه فى التغير الاقتصادى او فى بذل الجهود اللازمة للتحديث وانه كلما زادت القوة الســـياسية للقوات المسلحه انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية والتحديث او زادت ولكن بمعدلات بطيئة ، وكلما كانت قبضة القوات المسلحة قوية على البلاد شاركت فى التوجيه المباشر وغير المباشر للاقتصاد . (Ibid, p. 92)

ويرجع فشل الحكومات العسكرية فى المساهمة فى عمليات التنمية الى بعض التصورات الايديولوجية لدى بعض المستويات القيادية العليا ، ولدى مستوى القيـــادات الوسطى والصـــغيرة التى ترى أن الشرف والكرامة العسكرية تتعارضان مع الاشتغال بالأعمال المادية ذات النفع الاجتماعى العام . ولهذا فشلت جـــهود القائد الارجنتينى أونجانيا فى اســـــتخدام القوات المسلحة فى بعض عمليات الحديث واتهمه كثير من الضباط باهانة كرامة الجندى والمثل العليا العسكرية (الجوهرى ، ١٩٧٨ ص ٢٨٩)

٨ ــ تتجه الضرائب المباشرة الى الانخفاض ولكن الضرائب غير المباشرة تتجه الى الزيادة وخاصة فى الاستيراد والتصدير .

٩ ــ أن الخط الأول لاهتمامات الحكومات المدنية هو الرفاهية ولا تنفق هذه الحكومات كثيرا على الدفاع الا اذا كانت هناك ضرورة لذلك كتهديد يواجهه البلاد وذلك على العكس من الحكومات العسكرية التى تنفق أكثر على ميزانية الدفاع . (Weaven, p.92)

ويمكن القول بصفة عامة أن اهم ما يمكن ملاحظته على القوات المسلحه فى دول امريكا اللاتينية هو تدهورها بصورة يكاد لا تتميز فيها عن العصابات المسلحة اذ لم تعد تصرفاتها تصدر عن اعتبارات ايديولوجيه او تستهدف تحقيق غايات اجتماعية أو قومية وانمـــا تعمل فقط على خدمة اغراض ومصالح شخصية أو خاصة بطائفة قليلة ومحدودة ، يضاف الى هذا أن تلك القوات المسلحة لم تعد تملك ذلك التماسك الداخلى أو تتمتع بوحـــدة الراى والعمل فادت من خلال انقلاباتها المتلاحقة وتمردها وعصيانها الذى لا ينقطع الى تحطيم نظام الحكم واقلاق النظام العام بصفة تكاد تكون دائمة وهزت صورة الدولة فى اعين المواطنين وعصفت بفرص النمو الاقتصادى وبامكانيات احداث تنميه حقيقية للقطاعات العريضة من السكان (الجوهرى، ص ٢٨٨)

ثانيا : النسق العسكرى ومجتمعات دول العالم الثالث

١ ــ النسق العسكرى والسياسة :

(أ) الدول الأفريقية :

هناك ستة عشر دولة افريقية وصل رؤساؤها الى كراسى الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية . وتختلف هذه الدول فى حجم قواتها العسكرية وفى نسقها السياسى وفى متوسطات دخولها ، فيبلغ حجم القوات العسكرية فى نيجيريا .. مثلا ١٦٣٫٠٠٠ رجل بينما هو فى افريقيا الوسطى ١٠٠٠ رجل فقط وتسير سيراليون والصومال وفق نظام الاحزاب المتنافسة بينما تتبع مالى نظام الحزب الواحد المنفرد بالحكم ، ويبلغ متوسط الدخل فى ليبيا حوالى الالف دولار ، بينما هو فى معظم الدول الفقيرة يصل لحوالى الأربعين دولارا وتختلف هذه الدول عن بعضها ايضا فى تجانسها ، أو تكوينها السلالى كالحال فى الصومال من ناحية وداهومى وزائير من ناحية أخرى ، ويراس جميع هذه الدول قادة عسكريون ، ولهذا فانه يكون من الصعب ايجاد نظرية تشمل هذا التنوع الكبير للدول الافريقية .

ويوضح الجدول الآتى انه منذ يونيو عام ١٩٦٨ كان هناك احد عشر انقلابا ناجحا فى افريقيا على النحو التالى :

السنة	الدول ويوم الانقلاب		السنة	الدولة ويوم الانقلاب	
١٩٦٨	مالى	١٩ نوفمبر	١٩٧٢	غانا	١٣ يناير
١٩٦٩	السودان	٢٥ مايو		مالاجاش	١٨ — مايو
	ليبيا	١ سبتمبر		داهومى	٢٦ أكتوبر
	الصومال	٢١ أكتوبر	١٩٧٣	روندى	٥ يوليو
	داهومى	١٠ ديسمبر	١٩٧٤	فولتا العليا	٩ فبراير
١٩٧١	اوغندا	٢٥ يناير			

وقد قام قادة الانقلابات فى هذه الدول بترقية انفسهم الى الرتب الاعلى بأسرع ما يمكن واحالوا الضباط الاقدم الى التقاعد ، وفى غانا مثلا احال الكولونيل اشمبانج Acheampang ثلاثة من الجنرالات الى التقاعد وتقلد وظائف الدفاع ورئاسة مجلس الوزراء ، وفى عام ١٩٦٦ نجح الكولونيل كولكا Kolka فى تنصيب نفسه قائدا لجيش غانا بعد ان اقصى نكروما من الحكم . ويمكن القول أنه منذ نهاية الحكم الاستعمارى للدول الافريقية تزايدت درجة الوعى السياسى بارتفاع معدلات الحراك الاجتماعى والتحضر ولما لم تستطيع المؤسسات المدنية أن تؤدى وظائفها بالفاعلية المتطلبة تصرفت القوات المسلحة فيها كما لو كانت جيشا منفصلا عن الدولة وظلت افريقيا على العكس من أى قارة اخرى ضعيفة التسليح وذات قوة عسكرية بشرية قليلة ، ورغم هذا فقد كانت نسبة الانفاق العسكرى مرتفعة ، واهم من هذا كله أن الحدود الفاصلة بين القوات المسلحة والمدنيين قد خفت واهتم كل من الجانبين بالآخر فعمل الضباط على توسيع ادوارهم وخاصة فى المجال السياسى وسعى المدنيون الى كسب صانعى القرار الجدد الى صفوفهم وهكذا ظلت الصلة بينهما أكثر احكاما مما كانت عليه قبل الاستقلال (Welchec, 1974, p. 125) وحينمايفتقرالعسكريون الى الثقافة والتجربة السياسية يعيدون السلطة السياسية الى المدنيين ولكن بشكل جزئى ومثال ذلك ما حدث فى الكونغو حيث استولى العسكريون على السلطة فى عام ١٩٦٥ لكنهم لم يتمكنوا من الوصول بالانقلاب الى نهايته وان يحتفظوا لأنفسهم بالسلطة لهذا فقد اعادوها الى السياسيين الكونغولين بشكل جزئى . (فور باجى ، ١٩٧١ ص ٣٦٣) .

(ب) الشرق الاوسط :

لعل اهم ما يميز الانظمة العسكرية فى دول الشرق الأوسط هو قيامها على حكم عسكرى لرجل واحد يتيح الفرصة فى نفس الوقت لاحتمالات التمرد المضاد ويكون فيه للضباط المنافسيين نفس المنظور ونفس النهاية ، ويعتمد المخططون للتدخل او التدخل المضاد من العسكريين على انفسهم ونادرا ما يستندون الى الحركات والفئات الأخرى فى المجتمع حتى ولو كانوا متأثرين . (Perlmitter, p. 158)

ويختلف الأمر بالنسبة لاسرائيل التى استطاعت أن تحافظ على الضبط المدنى فوق الجيش منذ عام١٩٤٨على الرغم من توترات الحدود والأمن وحالة الاستفزاز العسكرى الدائم والحروب الأربعة التى خاضتها ، وتختلف اسرائيل عن دول الشرق الأوسط ايضا فى فعاليه احزابها وفى درجة التماسك بين الجماعات والأحزاب السياسية التى لا تحصل بمفردها على السيادة السياسية بل تقوم على اتحاد المصالح فيما بينها .

ومن الطبيعى الا تكون هناك هوة بين جيش الدفاع الاسرائيلى والدولة فكلاهما يحمل ايديولوجيه الآخر اذ كانا يعملان سويا ولم تنظر الحكومة الى توسع دور الجيش على انه مهدد للسيادة المدنية ، وتقوم العلاقة بينهما على التفاعل السيكلوجى السياسى والتفاعل الشخصى ايضا وادراك الصفوة الحاكمة لطبيعة البناء السياسى والعسكرى حتى أن فترة العلاقات المضطربة بين بن جوريون ودايان كانت واحدة من الفترات المتجانسة فى علاقة الوزارة بجيش الدفاع الاسرائيلى .

ومن اهم العوامل التى وقفت حاجزا دون تدخل الجيش فى السياسة الاسرائيلية طبيعه الاقتصاد الاسرائيلى والتكامل الناتج للمسرحين فى الدولة واعتماد الجيش على نظام الاحتياط وتوحد الاهداف السياسية القومية والعسكرية ومهنيه الجيش نفسه ، ويضاف الى هذا كله شرعية الضبط المدنى فوق القوات المسلحة وعلى الرغم من هذا فانه لايمكن القول ان هذه الظروف قد أدت الى جيش طيع سياسيا تماما لانه يمثل فى الواقع جماعه ضاغطة سياسيا وخاصة فى مجال الدفاع والشئون الخارجية Ibid. p. 276

القوات المسلحة والسياسية فى مصر :

كان الاشتغال بالموضوعات العامة والسياسية فى مصر محرما على العسكريين على وجه الخصوص قبل عام ١٩٥٢ بحكم قوانين الجيش وتقاليده ، وكان اقصى مايقوم به العسكريون معارضة افكار الضباط الانجليز فى البعثة العسكرية ومحاولة التقليل من تدخل كبار الضباط فى تدريب الوحدات ، وكان اشد ما يزعج الضباط المصريين تدخل القوات المسلحة لفض المظاهرات او المساعدة فى استتباب الامن فى فترات اجراء الانتخابات.

لما فى ذلك من احتمال الصدام مع الجماهير ، وكانت التقاليد المرعية فى مثل هذه الظروف الا تتدخل القوات المسلحة الا بعد أن تعجز باقى السلطات عن السيطرة على الموقف وكان مجرد ظهور الوحدات خارج الثكنات كافيا لوضع الأمور فى نصابها والسيطرة على الموقف وسيره تلقائيا لصالح الحكومات القائمة ونادرا ما كان يحدث صدام جدى بين القوات المسلحة والجماهير .

وكان تدخل القوات المسلحة المصرية فى السياسة محصلة للاحداث والخلفيات الآتية :

١ — حركة رشيد عالى الكيلانى فى العراق وتمرده على البريطانيين مما جذب انتباه الضباط المصريين وأدى الى تعاطفهم معها ومحاولاتهم محاكاتها (بحادث استيلاء اثنين من الضباط على احدى طائرات سلاح الطيران ومحاولتهما الفرار بها والانضمام للقوات الالمانية) .

٢ — انقلاب حسنى الزعيم فى سوريا واستيلائه على الحكم ، وقد اقنع نجاح هذا الانقلاب الضباط المصريين بامكانية تنفيذ انقلاب مثله .

٣ — عدم اقتناع بريطانيا بأى دور يمكن أن يمارسه الضباط المصريون لصالحها فى الحرب وطلبها سحب القوات المصرية من الصحراء الغربية حتى تنفرد هى بمواجهة اعدائها من قوات المحور وعند طلبها ايضا الأسلحة المصرية عند انسحاب هذه القوات مما ادى الى اثارة مشاعر الضباط المصريين واحساسهم بانهم لايمكنهم اتخاذ موقف محدد .

٤ — فرض بريطانيا تعيين مصطفى النحاس رئيسا للوزارة المصرية واذعان الملك لذلك وقد اثار هذا الحادث ايضا الضباط المصريين وتفكيرهم فيما يجب عمله كمحاولة لرد الكرامة المفقودة .

٥ — الحرب التى خاضتها القوات المسلحة المصرية فى عام ١٩٤٨ فى قضية

لم تكن مهيأة لها معنويا وماديا وهزائمها المتكررة ، وبهذا وجدت انها لايجب أن تكون بعيدة عن الموضوعات العامة .

٦ ــ خطة انسحاب القوات التى كانت تقاتل فى فلسطين وسيناء ــ بعد توقيع هدنة رودس فى ١٩٤٩ ــ الى اماكن ايوائها العادية والى اماكن اخرى بعيدة عن المدن مما ادى الى احساس الضباط بالاضطهاد بالاضافة الى سوء حالة مناطق الايواء وعدم استعدادها لاستقبال الاعداد الضخمة من القوات المنسحبة .

وفى ظل هذه الظروف كان الضباط يناقشون فيما بينهم الأحداث السياسية ويحاولون بحث اسبابها واقتراح الحلول التى تناسب الأوضاع والظروف السائدة وتخلوا بذلك عن احترامهم للتقاليد العسكرية القاضية ببعدهم عن الموضوعات العامه واصبحت مناقشة هذه الموضوعات ولا سيما السياسية منها شغلهم الشاغل حتى كان عام ١٩٥٢ وما بعده حيث تورط عدد كبير من الضباط فى السياسة واشتغلوا بوضوح على المستوى الرسمى (الحديدى ، ص ٧٥ ــ ٨٢)

واستولى الضباط فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ على جهاز الدولة (القوات المسلحة ــ الشرطة ــ السجون ــ وبدرجة اقل على المحاكم) واكدوا هيمنتهم على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجيه اما فى الفترة من ١٩٦١ ــ ١٩٦٧ فقد خلع الضباط الضالعون فى الامور السياسية الزى العسكرى وخصوا انفسهم بجميع الامتيازات التى كانت تمنح لمن هم فى رتبهم وشغلوا ايضا المراكز الرئيسية فى الدوله كالسلك الدبلوماسى ومجالس ادارة الشركات وهيئات القطاع العام وكان عدد كبير منهم من الوزراء ووكلاء الوزارات . (انور عبد الملك ، ١٩٧١ ص ٩٤)

(د) القوات المسلحة والسياسة فى فيتنام :

يوضح تاريخ الجيش الفيتنامى مثلا انه كان يسعى نحو الاستيلاء التدريجى على السلطة ، ولم يكن يريد الاستيلاء عليها فى حد ذاتها وانما كان يريد فقط أن تكون هذه السلطة متلائمة مع وجهة نظره وحينما استولى

عليها فى عام ١٩٦٣ لم يتخل عنها بل انه استغلها لتثبيت مواقعة على جميع المستويات مسترا بغطاء المؤسسات المدنية ، وقد استساغ العسكريون طعم السلطة ولم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئا اخر سوى البقاء فيها واستمر ذلك فى الفترة من ١٩٦٤ — ١٩٦٨ وكان الجيش الفيتنامى يوصف بأنه اداة فى خدمة الدفاع عن دولة مستقلة وبأنه حجة فى وجه التدخل الاجنبى لكنه كان يتصرف من جهة وكأنه سيحتفظ بسلطاته الى ما لا نهاية ومن جهة اخرى وكأنه سيعيد هذه السلطات الى المدنيين بعد أن يصل الى هدفه . (بومونتى ، ١٩٧١ ص ٩٤)

(د) القوات المسلحة والسياسة فى الباكستان :

أوضحت التجربة فى باكستان أن الجيش لا يستطيع توجيه الامور بالقوة وحدها ولهذا فانه استعان بالسياسيين لاضفاء الشرعية على نظامه وللتخفيف من حدة الضغوط والاستياء الذى يواجهه ولايجاد قاعدة اجتماعية تصل بينه وبين السلطات المحلية .

العلاقات المدنية العسكرية فى الدول الغربية ودول العالم الثالث :

نجد انفسنا امام ثلاثة نماذج من هذه العلاقات :

(Janowitz, 1977, p. 73)

اولا : النموذج الارستقراطى	Totalitarian Pattern
ثانيا : النموذج الديموقراطى	Democratic Pattern
ثالثا : النموذج الشمولى	Aristacratic Pattern

ويرى جانوتز أن النموذج الارستقراطى فى بناء الصفوة العسكرية السياسية كان منتشرا فى دول اوربا الغربية قبل ان تدخل الصناعة وقبل أن تحدث تأثيرها على المجتمع الأوربى ويتميز هذا النموذج بوجود تدرج هرمى واحد يحدد مصدر السلطة وهيبة الاعضاء ، ويساعد التخصص المحدود فى امداد الصفوة السياسية بالقيادة العسكرية الضرورية ، والمثال الواضح لهذا النموذج هو الاسرة التى تقدم احد ابنائها للعمل بالسياسة والآخر للعمل القوات المسلحة — وهذا يعنى أن الروابط العائلية والأيديولوجيه

المشتركة تعمل على ضمان تمثيل القوات المسلحة لايديولوجيه الجماعات السائدة فى المجتمع ، والضبط السياسى فى هذه الحالة هو ضبط مدنى لتوحيد المصالح بين الجماعات العسكرية والجماعات الارستقراطية .

اما النموذج الديموقراطى فيختلف عن النمـــوذج الارستقراطى فى أن الصفوة السياسية فى النموذج الاول تمارس ضبطا فوق القوات المسلحة من خلال القواعد الرسمية التى تحدد وظيفة القوات المسلحة والظروف التى تمارس القوة فيها ويستثنى العسكريون من اداء الأدوار غير العســكرية لان الفرد اذا كان جنديا محترفـــا فيجب الا يؤدى اية ادوار سياسية أو اجتماعية اخرى ، وتطيع القيادة العسكرية الحكومة لأنها تعرف أن واجبها هو أن تحارب ولانها تقبل الاهداف السياسية والقومية .

والنموذج الديموقراطى — فى راى جانوتز — ليس حقيقة تاريخيـــة ولكنه هدف سياسى تكون فيه دوافع القادة العسكريين هى الأخلاقيات المهنية وقد تحقق هذا النموذج فى بعض الدول الصناعية الغربية وكان فيها اجماع حول اهداف الحكومة حققته كل المؤسسات .

اما النموذج الشمولى فانه يحل : بفعـــل التغير التاريخى — محل النموذج الارستقراطى اذا لم يكن هناك تطور الى النموذج الديموقراطى — مثال ذلك ماحدث فى المانيا وروسيا وفى ايطاليا ايضا ، ويقوم هذا النموذج على ضبط الحزب الواحد المركزى المتسلط للقوات المسلحة سياسيا وهنا تؤيد القوات المسلحة الصفوة السياسية خاصة وانها تضبطها عن طريق الشرطة السرية وتسرب اعضاء الحزب فى التدرج الهرمى العسكرى بتسليح الحزب لوحداته العسكرية ومن خلال اختيار الحزب للضباط وانعاش الحزب للقوات المسلحة عموما . وهنا تنصـــب مهمة القوات المسلحة فى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحزب وتضعف تطلعاتها للادوار غير العسكرية .

ولا تصلح هذه النماذج بالطبع لوصف العلاقات المدنية العســـكرية فى دول العالم الثالث لان القوات المسلحه تتدخل فى كل تغيير ســـياسى

واقتصادى واجتماعى فى هذا العالم بسبب ضعف المؤسسات المدنية القائمة وما تتمتع به القوات المسلحة من مصادر هائلة لا تتوفر للمؤسسات والجماعات المهنية الأخرى ، ولكن ضغوط الحركات السياسية الجماهيرية وكثافتها فى النصف الثانى من القرن العشرين فى دول العالم الثالث ادت الى ان يصبح نمط الدكتاتور العسكرى نمطا قديما أو انتقاليا الى وضع آخر ولهذا فانه يمكن وصف دور القوات المسلحه خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة بأنه دور يبدأ باداء الوظائف الحكومية اللازمة لاية دولة حديثة وينتهى الى ان تكون هى الجماعة السياسية الحاكمة الشاملة .

ويمكن تقسيم العلاقات المدنية العسكرية فى دول العالم الثالث الى خمسة أنواع :

اولا : الضبط الشخصى التسلطى Authoritarian Personal Control

ثانيا : الحزب الجماهيرى التسلطى Authoritarian Mass Party

ثالثا : الانساق الديموقراطية المتنافسة وشبه المتنافسة
Democratic Competive and Semi Competive Systems

رابعا : التحالف المدنى العسكرى Civil Military Coalition

خامسا : الاوليجاركيا العسكرية Military Oligarcht

وتقل بشدة درجة الاحتواء العسكرى فى السياسة فى الانماط الثلاثة الاولى اى ان الانشطة العسكرية فيها محدودة وتسمى عادة بالانماط المعبرة عن سيادة الدولة Mark of Soverienity وترمز عادة الى السلطة الشرعية للدوله واستقلالها فى الداخل والخارج ، وتساهم القوات المسلحة ايضا بدور فى الداخل وفى السياسة الخارجية كما فى شئون الأمن الداخلية أو فى قوات حفظ السلام الدولية .

وهناك اشكال اخرى توضح دور القوات المسلحة ايضا مثل نظام الحكم التسلطى Authoritarian Regime الذى يقوم على قوة شخصية وتقليدية كالحال فى اثيوبيا أو النظام القائم على اوتوقراطية شخصية

كالحال فى جنوب فيتنام قبل خروج امريكا وتوحيد فيتنام وهذا ما يطلق عليه بالنمط الشخصى التسلطى من الضبط المدنى العسكرى ويوجد عادة فى الدول التى ما زالت فى بداية اتجاهها نحو عملية التحديث ، وهناك بلاد اخرى لاتكون فيها القوات المسلحة الا كرمز لسيادة الدولة ، ولا تقوم بدور فى السياسة الداخلية نظرا لقوة السلطة المدنية السياسية مثال ذلك غانا وغينيا ، وقد يملك القوى التسلطية حزب واحد يعمل تحت قيادة شخصية قوية بدون مؤسسات برلمانية وهنا تعمل الشرطة المدينية والمؤسسات الساسية كقوى لها وزن يؤثر على القوات المسلحة ولكن الاخيرة يكون دورها محدودا لانها غير متطورة مثال ذلك بعض بلاد افريقيا الغربية الفرنسية التى لم تتم فيها عملية افرقة الضباط بعد .

ويقتصر دور القوات المسلحة فى بلاد كالملايو والهند على وظائفها الأساسية بسبب قوة المؤسسات الديموقراطية المتنافسة التى تقوم على انرقابة المدنية وتسمى بالبلاد ذات الاتجاه الديموقراطى التنافسى .. كالحال فى تونس والمغرب ايضا — وهنا تنحى السلطة المدنية القوات المسلحة بسبب الاتجاهات التى استدمجتها البلاد منذ استعمارها من تقييد لدور القوات المسلحة وسيادة المؤسسات المدنية وجماعات القوى السياسية المتنافسة .

وهناك التحالف المدنى العسكرى الذى تصبح فيه القوات المسلحة كتلة سياسيه ذات نشاط سياسى واسع فى الوقت الذى تقل فيه المنافسة السياسية وتساعد القوات المسلحة الاحزاب السياسية والجماعات انبيروقراطية القوية وتبقى الجماعات المدنية فى الحكم طالما ان القوات المسلحة تساندها وتعتبر اندونيسيا خير مثال لذلك حيث كانت القوات المسلحة حكما بين الاحزاب والجماعات السياسية المتنافسة ، وهناك تركيا ايضا التى كونت القوات المسلحة فيها حكومة انتقالية حتى عادت الجماعات السياسية الى الحكم (Ibid. pp. 86—87) وفى باكستان كانت هناك ازمة قيادية ومصالحة بين القوى المتصارعة بعد وفاة محمد على جناح

فى عام ١٩٤٨ واغتيل مساعده على خان فى عام ١٩٥١ وكانت نتيجة ذلك سبع سنوات تعاقبت فيها الحكومات دون أن يظهر قائد حقيقى يحظى بالقوة والهيبة ويوحد بين المتصارعين وزادت حدة الصراع الى أن استدعيت القوات المسلحة فى عام ١٩٥٣ لحفظ النظام وفى عام ١٩٥٤ استدعى غلام محمد الجنرال ايوب خان لمجلس الوزراء كوزير للدفاع وعرض عليه أن يتولى مهام البلاد ولكنه رفض اولا ثم سيطر بعد ذلك على البلاد فى ٧ اكتوبر ١٩٥٨ .
(Feit, 1973, p. 64)

وهذا يوضح لنا ان التحالف المدنى العسكرى لا يستقر كما ان الحكومات الانتقالية لا تستقر مما يؤدى الى احتواء القوات المسلحة فى الصراع اكثر فأكثر واخيرا تنصب نفسها كجماعة سياسية حاكمة ، وقد لاتبدأ هى بالمبادرة السياسية ولكنها حينما تمارسها وتصبح حاكمة بالفعل تبدأ فى تقييد وقمع النشاط السياسى المدنى .

٢ ــ النسق العسكرى والوظائف الاقتصادية والاجتماعية :

ليس هناك من شك فى ان القوات المسلحه يمكن ان تكون وسيلة لتحديث المجتمع بالنظر الى ما تتمتع به من قدرة تنظيمية وسيطرة على مصادر القوة،لكن قدرتها على التحديث تتوقف على العلاقة بينها وبين المؤسسات الاخرى وعلى خلفيتها التاريخية وواقع المجتمع والمشكلة هنا ان تصور هذا الدور التحديثى لا يتفق دائما مع الواقع العملى فقد سيطر الضباط انسوريون مثلا على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية فى سوريا ورغم هذا لم يكن لمثل هذه السيطرة من آثار تذكر ، وفى لبنان عمل معظم المسرحين كسائقى تاكسى او بائعين فى محلات تجارية ، وعاد الجنود البدو فى الاردن الى قبائلهم بعد خمس سنوات من الخدمة العسكرية دون أن يكون لذلك اى آثار تذكر ومن هنا يمكن القول انه سواء تدخلت القوات المسلحة او لم تتدخل فان محصلة هذا التدخل تعتمد على الظروف الاجتماعية التى تعمل فيها وعلى بناء المؤسسات الاخرى التى تتنافس معها .
(Khuri, 1974, p.75)

ولكنه يجب الاعتراف بأن القوات المسلحة فى دول العالم الثالث غير قادرة على أن تمد البلاد بالاعداد الكافية من الأفراد الاكفاء المؤثرين فى حركة الحكومة والتخطيط الاقتصادى وانه حتى لو احتكرت القوات المسلحةالقوة وتمتعت بالتماسك الداخلى فانها لن تستطيع أن تحكم أمة وعليها أن تتحول الى حزب سياسى أو بيروقراطية كبيرة (Binen, 1974, p. 7)

اما الدور الذى يمكن ان تساهم به القوات المسلحة فى عملية التحديث فيمكن تصوره على النحو الآتى ..

ـ **التدريب الفنى** : تصلح القوات المسلحة كمجال للتدريب للحصول على المهارات الادارية والفنية ، وتوضح خبرات الحرب العالمية الثانية أن العمليات العسكرية كانت تحتاج الى تدريب فنى استلزم الاستعانه باعداد ضخمه من الأفراد وقد حصل فعلا حوالى نصف مليون افريقى فى بعض الدول الافريقية على تدريب خلال الحرب العالمية الأخيرة احتوى على بعض المهارات الفنيه البسيطه وصيانة السيارات والرعاية الطبيه .

ـ **الاشراف على المشروعات** : يمكن للقوات المسلحه أن تدفع بالعديد من المديرين المدربين للاشراف على الأنشطة الاقتصادية وسد احتياجات الصناعة ، وقد يكون هؤلاء المديرون اما متقاعدين او مختارين لهذه الاعمال وذلك هو الذى حدث فى اسرائيل واندونيسيا حيث خصصت لهم مراكز تدريبية لرفع كفاءاتهم فى هذا المجال .

ـ **المساهمة فى الاعمال العامة** : يمكن للقوات أن تساهم فى الاعمال التحديثية العامة كبناء الطرق والمشاريع الهندسية خاصة وان لها قدره خاصة على مواجهة الكوارث التى تحدث فى البلاد كالفيضانات والزلازل .

ـ **النواحى التعليميه** : للقوات المسلحة القدرة على تعليم الأمين ومحو الأمية خاصة وانها تنظر الىالتعليم فيها كمهمه جوهرية للقائدالعسكرىفكل جندىفيها يكون معلما بعد ان يحصل علىاساسيات تخصصه (Ibid p. 8)

ـ **التغيير الاجتماعى :** تصلح القوات المسلحه كأداة للتغيير الاجتماعى اذ يمكنها ان تدعم الرابطة القوميـــة العامة وخاصـــة فى البلاد الحديثة الاستقلال وأن تضم فى وحداتها كل فئات سكان البلد الواحد المتبـــاينين عنصريا ودينيا وقوميا وتعدهم ليكونوا اعضاء فى اسرة قومية واحدة ، ويمكن للقوات المسلحه ان تحدث تغييرات اســـاسيه فى جنودها والعاملين فيها اذ يمكن للقروى المجند ان يلمس لاول مرة فى حياته أساليب التنظيم العصرى وقواعد الانضباط وتفتح امامه فرصه لتعلم مهنة جديدة تكون بعد تسريحه عاملا فى تغيير مسار حياته وتقفز به الى فئة اجتماعية مختلفـــه (الجوهرى ص ٣٨٣ ، ٣٨٤) .

ويمكن اجمال الوظائف الاقتصادية والاجتماعية التى اضطلعت بهـــا القوات المسلحه المصرية قبل عام ١٩٥٢ فى الآتى :

١ ـ ساعدت فى عمليات تموين قنا واسوان .

٢ ـ عاونت مبرة محمد على فى شمال قنا فى اعمالها ووضعت تحت تصرفها ثلاثين عربة ، والفت لجانا فرعية من رجالها فى كل قرية من القرى النائية مهمتها فحص الأهالى صحيا واجتماعيا .

٣ ـ ساعدت فى الظروف التى تطلبت العون العاجل .

٤ ـ ساعدت وحدات المهندسين العسكريين فى الاشراف على عمليـــات ردم البرك والمستنقعات التى توطنت فيها الملاريا ، وانتقل الضباط الأطباء الى المناطق المنكوبة كما انتقلت مستشفيات ميدانية خاصـــة واشتركت مع الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة فى مكافحه الأمراض والحميات .

٥ ـ ساعدت وزارة الزراعة فى مكافحة الجراد الذى ظهر فى عام ١٩٤٤ فى منطقة بئرا « ابرق » جنوب شرق اسوان وفى عام ١٩٤٥ استعين بها مرة اخرى لنفس الغرض .

٦ ــ خصصت عدة عربات للتحرك بين سيوه ومرسى مطروح لنقل النخيل الى منطقة خزان اسوان للاستعاضه به عن النخيل الذى غرق بماء النيل .

٧ ــ ساعدت فى نقل الحبوب والشاى والسكر والأقمشة لسكان الواحات المصرية .

٨ ــ عنيت بتعليم الجنود الأمين بداخلها وبتربيتهم وتثقيفهم الى جانب الترفية عنهم وانشئت فرق لهذا الغرض وعممت وسائل الوعظ والارشـــاد وخصصت اوقات دورية يجتمع فيها الجنود فى الثكنات لتلقى مبادىء القراءة والكتابة .

٩ ــ وضعت مشروعا فى عام ١٩٤١ للعمل على ما يلى :

(ا) اتاحة الفرص للصناع والطلبة الذين لم يتموا دراساتهم أو تركوها لمواصلة الدرس والتحصيل .

(ب) تعليم الجندى حرفه فى وقت فراغه حتى اذا ما سرح من القوات المسلحه وجد عملا يرتزق منه .

(جـ) السماح لمن يبغى اتمام دراسته بالانتساب الى المعاهد ودخول الامتحـــانات العـــامه لنيل شـــهادة علمية (عبد الرحمن ذكى ص ٢٦ ــ ٢٩)

اما بعد ١٩٥٢ فقد قامت القوات المسلحة المصرية وحتى عام ١٩٦٣ بما يلى :

١ ــ اضعاف القاعدة الاقتصادية التى يرتكز عليها الرأسماليون العقاريون ورفع عدد الملاك الصغار واعادة توجيه المال نحو الحقل الصناعى .

٢ ــ فى الفترة من ١٩٥٦ ــ ١٩٦١ قامت بتمصير ٥٥ شركة فرنســـية وبريطانيه وعملت على مشاركة الدوله مشاركه أوليه فى الشركات كما انشأت القطاع العام وشجعت التخطيط الاقتصادى .

٣ — فى عام ١٩٦٢ اصبحت كل البنوك والصناعات الثقيلة وشركات التأمين والمشاريع الرئيسية ملكا للدولة وكان على جمع المؤسسات ان تقبل بمشاركة الدولة فى راسمالها وعملت على مضاعفة الانتاج فى جميع قطاعات الاقتصاد فى الخطتين الخمسيتين (١٩٦٠ — ١٩٧١)

٤ — فى ١٩٦٣ امت ٢٢٨ شركة فى الحقل الصناعى والنقل والمناجم بالاضافة الى ١٧٧ شركة اخرى ثم ظهر التحول نحو الاشتراكية بعد ذلك وبدت مصر منذ ١٩٥٢ وكأنها محكومة بجهاز دولة تسيطر عليه القوات المسلحه بتكنوقراطية اقتصادية(انورعبدالملكص٩١—٩٧)

وتجدر الاشارة الى أن هناك بعض التحفظات التى يجب أن توضع فى الاعتبار عند التعرض لدور القوات المسلحه التحديثى فى العام الثالث يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — انه كلما توسع دور القوات المسلحه السياسى توسع دورها فى مجال المشروعات الاقتصادية وان وظائفها الاقتصادية تتغير حينما تتولى الحكم السياسى المباشر ، وقد تقوم بتوجيه النسق الاقتصادى حينما تكون حكومة انتقالية أو اقلية عسكرية حاكمة وتنجح فى ذلك كما حدث فى السودان حينما ساهمت القوات المسلحه فى استقرار الانتاج والتوزيع ، خاصة فى عملية بيع القطن ، وتدخلت القوات المسلحه فى بورما لتوزيع اللحم والارز ، وعلى النقيض من ذلك هناك اندونيسيا التى فشلت القوات المسلحه فيها فى التغلب على فساد سوء الاداره وتوزيع السلع .

٢ — أن المساهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة فى ادارة برامج التنمية الاقتصادية تكون مركزة اما فى قطاعات خاصة او فى النمو الاقتصادى الكلى واذا تدخلت فى قطاع محدود فقد تستنزف مصادر هذا القطاع اما النطاق الشامل فقد يقدم حلولا غير مناسبة من الناحية المهارية او الادارية

٣ ــ ان القوات المسلحه تسعى للحصول على القوة السياسية عن طريق ادارة وانتاج القطاع الزراعى وبرامج الاصلاح الزراعى ، ويكون مدخلها للاصلاح الزراعى تدريجيا بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية واول ما تفكر فيه حينئذ هو توزيع الأراضى على صغار الفلاحين بعد انتزاعها من الاقطاعيين والعمل على استصلاح اراضى جديدة وانشاء مشروعات جماهيرية كتلك التى تسمى مشروعات تنمية المجتمع التى تسعى لتحسين التكنولوجيا الزراعية وخدمات الرفاهية الاجتماعيه فى المناطق الريفية ، ويرى جانوتز ان هذه البرامج الاصلاحية اشبه بالاستشهاد السياسى السريع لانها لا تؤدى الى زيادة فى الانتاج الزراعى او اى تقدم حقيقى .

٤ ــ حينما يتحقق النجاح فى القطاع الزراعى تحت اشراف الحكومة العسكرية تبرز مشاكل نقص الطعام بسبب الزيادة السكانية وهنا يلجأ القادة العسكريون الى فكره ضبط النسل وتنظيم الأسرة ويجعلونها سياسه قومية كما حدث فى باكستان مثلا ، وتنجح القوات المسلحة فى ادارة مثل هذه المشروعات بسبب مهارتها التنظيمية .

وطبقا لمقاييس التنمية الاقتصادية الشاملة فان خبرات الأنظمة العسكرية تثبت انه من الصعب تحقيق نتائج ذات فاعلية على الرغم من التحسن العام الذى قد يحدث فى برامجها فالحكومة العسكرية فى باكستان كانت قد اتخذت قدرا عظيما من المبادأة فى الادارة الاقتصادية ورغم هذا فان معدل النمو الاقتصادى لم يرتفع بسبب الانفاق العسكرى
(Janowitz, 1977 pp. 155—158)

وفى بورما اعلنت الحكومة العسكرية ان لها اربعة اهداف اساسية هى اصلاح الاقتصاد والتخلص من النفوذ الاجنبى فى شتى مظاهر الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتغيير قيم الناس حتى تضطلع قيادة جديدة باعباء الثورة وتوحيد الشعوب المختلفة لبورما ورغم ما لجأ اليه العسكريون من

الاهتمام بالزراعة والصناعة والتاميم فى ١٩٦٣ فان الأمر زاد سوءا ولم ينجحوا فى محاولتهم الحد من اعتماد البلاد على محصولها الرئيسى وهو الأرز ولم يكن الموقف الصناعى أحسن حالا بسبب سوء الادارة وعدم الكفاءة خاصة فى المناصب العليا وانحدر مستوى المعيشة بدرجة كبيرة . (Fiet, pp. 102—103)

الدوريات المستخدمه فى الدراسة

1 — Acta Sociologica

2 — Administrative science Quarterly

3 — American Journal of Orthopsycriatry

4 — American Journal of Sociology

5 — American Political Science Review

6 — American Sociological Review

7 — Annals of System Research

8 — Archives Europennes de Sociologie

9 — Armed Forces and Society

10 — Current Sociology

11 — Government and Opposition

12 — Human Relations

13 — Human Organizations

14 — Journal of Abnormal Social Psychology

15 — Journal of Comparative Administration

16 — Journal of Developing Nations

17 — Journal of Modern African Studies

18 — Journal of Peace Research

19 — Journal of Psychology

20 — Journal of Social Issues

21 — Milbank Memorial Fund Quarterly

22 — Military Review

23 — Psychiatry

24 — Public Administrative Review

25 — Public Opinion Quarterly

26 — Social Forces

27 — Social Science Information

28 — Sociological Review

29 — Sociology of Education

30 — Sociometry

31 — Survival